# مراجعة نقدية لتدريس القانون الدولي بالجامعات المصرية

د. خليل عبد المنعم مرعي

محاضر العلوم السياسية بالجامعات المصرية

CamScanner

## مقدمة

يرتبط القانون الدولي منذ إدخاله ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات المصرية بمساقات القانون العام[١] في كليات القانون، ومساقات العلاقات الدولية في أقسام العلوم السياسية حسبما هو مبين فى الشكلين (١) و (٢) اللذين يحددان موقع القانون الدولى داخل شجرتى المعرفة القانونية و السياسية فى هذه الجامعات، وتكاد هذه الروافد الأكاديمية تتقارب، إن لم تتطابق، على الأقل من الناحية النظرية، في تدريسها لهذه المساقات الأكاديمية في حقل القانون الدولي، ولم تتعرض لتغيير جذري في محتواها وأجندتها البحثية وأساليب ومناهج وأدوات البحث العلمي المتبعة في تدريس هذا الحقل المعرفي، على نحو يتواكب مع ما أصاب هذا الحقل من تطورات ومستجدات، وما انبثق عنه من أفرع جديدة مستقلة في شجرة القانون الدولي المعاصر.

---

(١) تعرضت كل مصنفات "المدخل في القانون" إلى التقسيم التقليدي لأفرع القانون التي تتوزع ما بين فرعي: القانون العام في مقابل القانون الخاص، حيث ينظم الأول العلاقات القانونية التى تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة سلطة و سيادة، ينظر ذلك على سبيل المثال في:

- د. توفيق حسن فرج، "المدخل للعلوم القانونية: النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق"، بيروت: مكتبة مكاوي، ١٩٧٥.
- د. سليمان مرقس، الوافى فى شرح القانون المدنى، الجزء الأول: المدخل للعلوم القانونية، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
- د. حسن كيره، "المدخل إلى القانون، الإسكندرية": منشأة المعارف، ١٩٧١.
- د. نعمان محمد خليل جمعه، دروس فى المدخل للعلوم القانونية، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨١.

ينظر فى ذلك على سبيل المثال:

- د. أحمد سرحال، "قانون العلاقات الدولية"، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٤١.
- R. Pinto, "Droit de relations internationales", Paris, 1972.

**شكل رقم (١)**

**قانون العلاقات الدولية في شجرة العلوم القانونية**

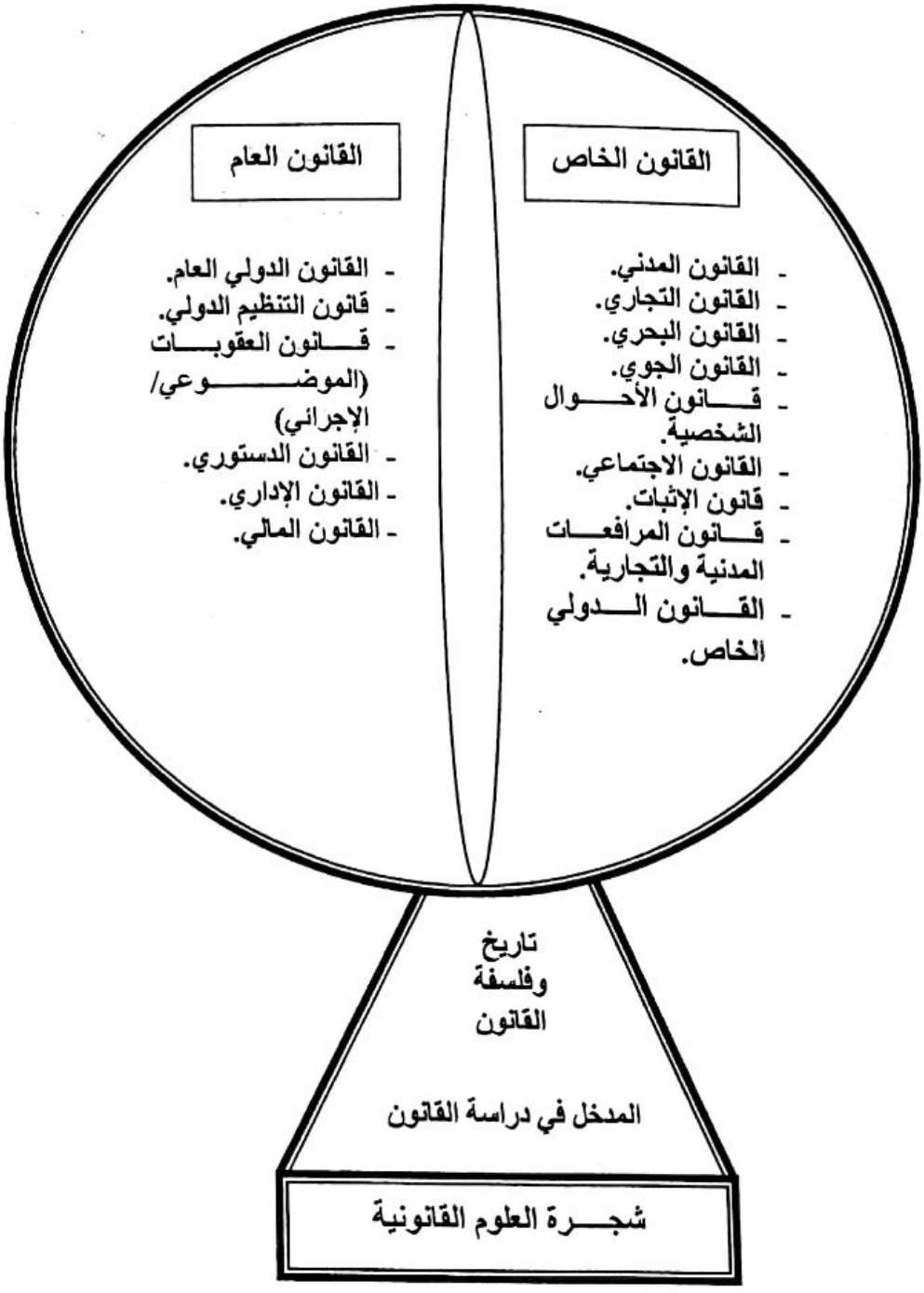

**شكل رقم (٢)**

**قانون العلاقات الدولية داخل شجرة المعرفة السياسية**

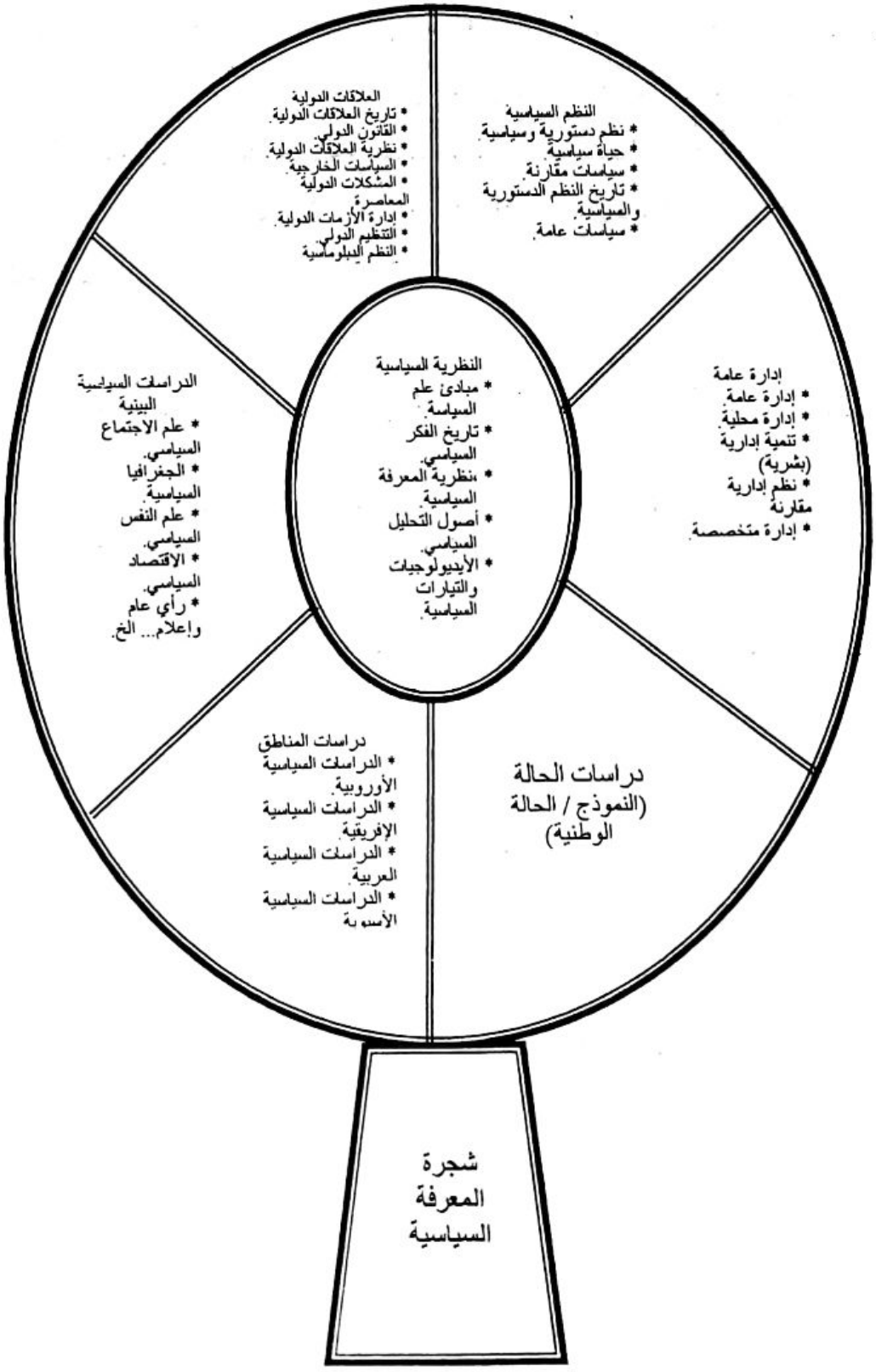

وبوجه عام تنطلق جميع دراسات ومباحث القانون الدولى العام أو ما يروق للبعض تسميته قانون العلاقات الدولية[١]، وتقوم على مفهوم جوهري وأساسي هو القاعدة القانونية الدولية، التي تتعدد مصادرها فتجمع ما بين مصادرها التقليدية و الجديدة و تتميز على ما عداها، من قواعد السلوك الدولي الأخرى من أخلاق ومجاملات دولية، فيما تستقل به من جمعها خصائص العموم، والتجريد، والإلزام لأطرافها وتوقيع جزاء على المخالفين لأحكامها[٢].

---

(١) د. أحمد سرحال، "قانون العلاقات الدولية"، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٤١.

- R. Pinto, "Droit de relations internationales", Paris, 1972.

(٢) يراجع تفاصيل خصائص القاعدة القانونية الدولية و مصادرها الأصلية الاتفاقية و غير الاتفاقية و مصادرها الاحتياطية و الحديثة عند:

- د. محمد سامي عبدالحميد، "أصول القانون الدولي العام"، الجزء الثاني: القاعدة القانونية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، ٢٠٠٤.
- د. صلاح الدين عامر، "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- د. علي صادق أبو هيف، "القانون الدولي العام"، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٧٥.
- د. محمد حافظ غانم، "الوجيز في القانون الدولي العام"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٣.
- د. إبراهيم العناني، "القانون الدولي"، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٥/١٩٧٦.
- د. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.

L., Oppenheim, International Law – A treatise", Vol. 1:"Peace", London: Longman, Greens and Co., 8th. edition, 1955, P. 24-33.

- Charles Rousseau. "droit international", Paris: Sirey, 1971, P. 61.
- J. G., Stark, "Introduction to International Law", London: Butterworths, 6th., edition, 1967.
- P. Reuter, "Droit international public", P.U.F, 1973.

و يُعني القانون الدولي – كأحد أفرع القانون العام أو العلاقات الدولية – بدراسة ما يجب أن يكون في تنظيم علاقات المجتمع الدولي، ومن ثم فهو علم معياري في المقام الأول، يتناول الحالة المثالية التي يجب أن تكون عليها الروابط المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي؛ سواء أكانت هذه الروابط تنظم العلاقات بين الدول، أم كانت تنظم علاقات المجتمع الدولي ذاته [١].

---

[١] تتعدد التعاريف الفقهية التى تقدمها أدبيات قانون العلاقات الدولية لهذا المفهوم، و تزيد هذه التعاريف فى الفقه الغربى و العربى على المائة تعريف، يجمع أغلبها أنه يعنى مجموعة القواعد القانونية الملزمة التى تحكم الروابط فى المجتمع الدولى و تنظم العلاقات مع أشخاص هذا المجتمع . ينظر فى ذلك على سبيل المثال:

- د. محمد حافظ غانم، مرجع سابق، ص ٢٧.
- د. عبدالعزيز سرحان، "مبادئ القانون الدولي العام"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص٤ و٥.
- د. صلاح الدين عامر ، مرجع سابق، ص ٦٢ وما بعدها.
- د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص ٣٩ ما بعدها.
- د. علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٨.
- د. محمد سامي عبدالحميد، مرجع سابق، ص ٩.
- د. فؤاد شباط، الحقوق الدولية العامة، دمشق، ١٩٧٠، ص ٦.
- د. محمد طلعت الغنيمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم: قانون السلام"، الأسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٠، ص ٢٠.
- د. جعفر عبدالسلام، مبادئ القانون الدولى العام، الطبعة السادسة، ٢٠٠٢، ص ٣٥.
- P. Reuter, Op. Cit., P. 15.
- Ph. Manin, Droit international public, Paris: Cours de droit, 1975, P. 7.
- L. Oppenheim, Op. Cit., P. 4.
- Chales Rousseau, Op. Cit., P. 137.
- K.Strupp, Op. Cit., P. 5, 6.
- Bastid, Op. Cit., P. 43, 44.
- Stark, Op. Cit., P. 1.
- Fauchille, "Traite de droit international Public", Paris, 1922, P. 1,2.
- G. Scelle, "Précis de droit des gens", Paris, 1932, P. 12.``

CamScanner

و لقد درجت الكتابات الفقهية المتخصصة في حقل القانون الدولى التقليدي على تقسيمه إلى فرعين رئيسيين هما: قانون السلام الذي يضع القواعد القانونية المنظمة للعلاقات بين الدول في وقت السلم، في مقابل قانون الحرب الذي ينظم قواعد الحرب، والتصرفات القانونية في أثناء النزاعات الدولية المسلحة[١]، و هو ما استقرت عليه حالة تدريس القانون الدولى فى الجامعات المصرية بوجه عام، بيد أن هذا التقسيم التقليدى للقانون الدولى قد بدأ يفقد قيمته العلمية و العملية بالتدريج في أعقاب

---

(١) لا يزال التقسيم التقليدي للقانون الدولي محل اهتمام العديد من المصنفات الأجنبية والعربية في أدبيات القانون الدولي المعاصر، ويظهر ذلك بوضوح من عناوين هذه المصنفات.

يراجع في ذلك على سبيل المثال:

- د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في زمن السلم"، القاهرة: دار النهضة العربية، طبعة سادسة، ١٩٧٦.
- د. حامد سلطان، د. عائشة راتب، د. صلاح الدين عامر، "القانون الدولي العام في وقت السلم"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
- د. محمد طلعت الغنيمي، "الغنيمي في قانون السلام"، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٣.
- د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم: قانون السلام"، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٠.
- د. محمد عزيز شكري، "المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم"، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣.
- د. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، المنصورة: مكتبة الجلاء، ١٩٧٦.
- د. محمد سامي عبد الحميد، قانون الحرب، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.
- K. Strupp, "Règles générales du droit de la Paix, Paris: R.C.A.D.L., 1934.
- L. Oppenheim, "International law", vol. I "peace", London: Longmans, Greens and co., 8th. Edition, 1955.
- L. Oppenheim, "International law", vol. II: Disputes, war and Neutrality", London: Longman, greens, co., 7th editio

الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة، وتشعب العلاقات الدولية، ونمو قواعدها القانونية، واتساع و تعدد موضوعات القانون الدولى المعاصر، وتزايدها التدريجي تبعًا لمستجدات العلاقات الدولية واتساع مجالاتها، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل وتشابكها مع العلاقات الداخلية، و ما صاحب ذلك كله من بزوغ أفرع جديدة في القانون الدولى يرسمها الشكل رقم (٣)، وتكتسب هذه الأفرع ذاتية واستقلالاً داخل السياق الأكبر لقانون العلاقات الدولية المعاصر.

**شكل رقم (٣)**

**أفرع وتقسيمات قانون العلاقات الدولية المعاصر**

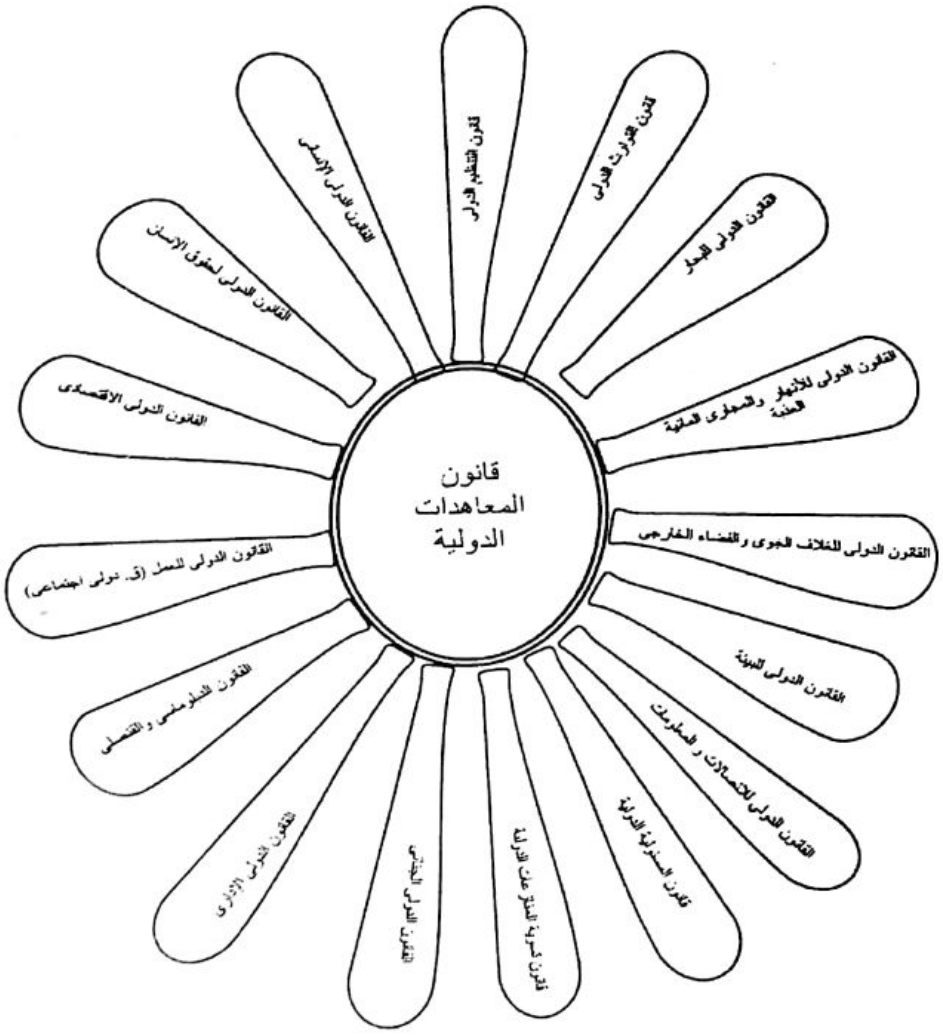

و لقد تزايد الاهتمام العالمى بدراسات القانون الدولى و زادت اهميتها فى الحياة العملية و العلمية، و تجاوزت أطرها النظرية العامة التى تنظم علاقات دول مع دول إلى أطر تمس المواطن الفرد مع تراكم اهتمامات هذا القانون بحقوق الإنسان، و من ثم فقد باتت بعض أفرع هذا القانون تخاطبهم مباشرة كقانون حقوق الإنسان، و القانون الدولى الإدارى، و القانون الدولى الجنائى، و القانون الدولى الانسانى، ناهيك عن دخول فاعلين دوليين آخرين غير الدول تحت مظلة الأشخاص المخاطبين بأحكام القانون الدولى مثل المنظمات الدولية الحكومية، و غير الحكومية التى تشكل منظمات المجتمع المدنى العالمى و هى تزيد عشرات الأضعاف على عدد الدول و المنظمات الدولية الحكومية، و تسهم بدور متنام فى فرص تعزيز التعاون و التنمية و رعاية حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى الراهن(١).

---

(١) يخاطب القانون الدولى أشخاصه الدولية (الدول و المنظمات الدولية الحكومية)، بينما يعرف النظام الدولى المعاصر تعدداً و تنوعاً فى الفاعلين الدوليين غير الدول و المنظمات الدولية الحكومية.

يراجع تفاصيل الفاعلين الدوليين وتمييزهم عن أشخاص القانون الدولي في:

- Paul Wilkinson, "International Relations", Oxford: Oxford university press 2007.
- Conway W. Honjersan, "International Relations: Conflict and cooperation on the turn of the 21st Century", New York, MC Gray hill, 1998
- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١١٩ و١٢٠.
- د. محمد السيد سليم، السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ٢٠١٤، ص ١٤ و١٥.
- John T. Rourke, "international Relations on the World Stage", New York: Mc Graw Hill, 6th edition, 1997, P. 171- 172.

ورغم هذا الاهتمام المتزايد بدراسات القانون الدولى، و تفرع شجرته المعرفية إلى أكثر من سبعة عشر علماً مشتقاً من قانون العلاقات الدولية، لا يزال تدريسه بالجامعات المصرية فى صورته التقليدية المتواضعة دونما تحديث أو تطوير، الأمر الذى يستوجب إجراء مراجعة نقدية جامعة لتدريس هذا الحقل المعرفى؛ ترصد واقعه الراهن، و تكشف عن أوجه القصور و الثغرات فى هذا التدريس، و تطرح رؤية جديدة لإعادة النظر فى تدريس هذا العلم فى الجامعات المصرية، و تحدد مزاياها النسبية مقارنة بالواقع الحالى. و فى ضوء ما سلف فى مجموعه، تتراكب عناصر هذه الدراسة بعضها فوق بعض، و تنسق على النحو الآتى:

## أولاً: الواقع الراهن لتدريس القانون الدولى في الجامعات المصرية

تدرس مقررات القانون الدولي بصورة رئيسية في كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية، كما يدرس في روافد أكاديمية أخرى مثل كلية الشريعة والقانون، معهد الدراسات الإفريقية، أكاديمية الشرطة، والجامعة الأمريكية بالقاهرة التي تنفرد وحدها بإنشاء تخصص فرعي مستقل للقانون الدولي داخل قسم العلوم السياسية في هذه الجامعة[1].

---

(1) اعتمدت الدراسة على اللوائح الداخلية لهذه الكليات ومواقعها الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية في تجميع البيانات والمعلومات عن واقع تدريس مقررات القانون الدولي في هذه الكليات، وقامت بتنصيف وتحليل هذه المعلومات الخام التي تيسرت لها، و استخلصت نتائج الدراسة فى ضوء ما رسمته من أشكال و جداول، و هى جميعها من إعداد الباحث، و من اللوائح الداخلية التى اعتمدت عليها الدراسة على سبيل المثال ما يلى:

- قرار وزير التعليم العالي رقم (٨٣٠) بتاريخ ١٩ يونيه ١٩٩٦ بإصدار اللائحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة عين شمس.
- قرار وزير التعليم العالي رقم (٨٧٣) بتاريخ ٢٧ يوليه ١٩٩٩ بإصدار اللائحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة طنطا.
- قرار وزير التعليم العالي رقم (٦٥٠) بتاريخ ٢٦ يوليه ١٩٩٠ بإصدار اللائحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة المنصورة.

وتعتمد الدراسة على أسلوب التحليل المقارن في رصد معطيات ومؤشرات الواقع الراهن لتدريس القانون الدولى بروافده الأكاديمية في الجامعات المصرية، وتركز هذه المقارنة على أربعة أوجه؛ تبدأ بمساقات تدريسه الأكاديمي بالمرحلة الجامعية في هذه الروافد، ثم في مرحلة الدراسات العليا، مروراً بتعيين محتويات هذه المقررات، وانتهاء بطرائق التدريس المتبعة وأدواته وأساليب التقويم والامتحانات.

**(١) المساقات الأكاديمية للقانون الدولى في المرحلة الجامعية**

اعتادت الجامعات المصرية على تدريس القانون الدولى[١] في كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية في المرحلة الجامعية التي تعد الجذع

---

- قرار وزير التعليم العالي رقم (١٦٥٢) في ١٨ أغسطس ٢٠٠٤ باللائحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة المنوفية.
- قرار وزير التعليم العالي رقم (٥٦٧) في ١٨ مايو ١٩٩٧ باللائحة الداخلية لكلية الحقوق جامعة بني سويف.
- المرسوم الملكي رقم (١٥٦) لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة محمد علي (أسيوط)، المعدل بقرار وزير التعليم العالي رقم (٨٦٩) بتاريخ ١٩ مايو (٢٠٠٨) بتعديل اللائحة الداخلية لمرحلة الدراسات العليا، والقرار رقم (٣٦٩٥) بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ بتعديل اللائحة الداخلية لمرحلة الليسانس بكلية لحقوق.

(١) مفهوم القانون الدولى العام هو المسمى الأكثر شيوعاً و انتشاراً،و يستخدم فى مقابل القانون الدزلى الخاص، و تميل الدراسة إلى استخدام مفهوم قانون العلاقات الدولية، و مفهوم القانون الدولى سواء سواء، لمزيد من التفاصيل ينظر:

- د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص ٦٢.
- د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص ٣٩.
- د. محمد سامي عبدالحميد، مرجع سابق، ص ٧ – ٩.
- د. جعفر عبدالسلام، مرجع سابق، ص ٣٥.
- L. Oppenheim, Op. Cit., P. 4-15.
- Bastid, Mmepaul, "Cours de droit international Public", Paris Le cours de droit, 1976-1977, P. 27-30.

المشترك للتعليم التخصصي في القانون والعلوم السياسية، وتبدأ السنة الأكاديمية الأولى في كليات الحقوق والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بتدريس المدخل في العلوم القانونية، الذي يضم كلاً من نظرية القانون ونظرية الحق، حيث تعين نظرية القانون وتهيئ الدارس لفروع القانون الأخرى (العام والخاص)، بينما تفيد نظرية الحق بصورة مباشرة في دراسات القانون المدني بصفة خاصة.

وحسبما هو مبين بالشكل رقم (٤)، تدرس كليات الحقوق بحسب الأصل، قانون التنظيم الدولي بالسنة الأولى من المرحلة الجامعية؛ لا يستثنى من ذلك غير كلية الحقوق بجامعتي أسيوط وبني سويف، ثم تدرس مساق القانون الدولي العام بالسنة الثانية من هذه المرحلة، ولا تعرف هذه المرحلة الجامعية بسنواتها الأربع في كليات الحقوق غير تدريس هذين المساقين الأكاديميين في حقل قانون العلاقات الدولية.

CamScanner

## شكل رقم (٤)

## توزيع مساقات تدريس القانون الدولي

## على المرحلة الجامعية بكليات الحقوق المصرية

| مقررات القانون الدولي / الجامعة | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة | السنة الرابعة |
|---|---|---|---|---|
| ١ – جامعة القاهرة | ق . المنظمات الدولية | القانون الدولي العام | – | – |
| ٢ –جامعة عين شمس | ق . المنظمات الدولية | القانون الدولي العام | – | – |
| ٣ –جامعة الإسكندرية | تنظيم دولي | القانون الدولي العام | – | – |
| ٤ –جامعة المنصورة | تنظيم دولي | القانون الدولي العام | – | – |
| ٥ –جامعة الزقازيق | المنظمات الدولية | القانون الدولي العام | – | – |
| ٦ –جامعة المنوفية | تنظيم دولي | القانون الدولي العام | – | – |
| ٧ – جامعة طنطا | تنظيم دولي | قانون دولي عام | – | – |
| ٨ – جامعة أسيوط | قانون دولي عام | منظمات دولية | – | – |
| ٩ – جامعة بني سويف | قانون دولي عام | تنظيم دولي | – | – |
| ١٠ – كليات الشريعة والقانون | قانون دولي عام | منظمات دولية | – | – |

CamScanner

ولقد اتفقت هذه الكليات على تسمية مساق القانون الدولي العام، فيما تفاوتت فيما بينها بالنسبة لمسمى قانون التنظيم الدولي فزاوجت بين المنظمات الدولية والتنظيم الدولي، كما تفاوتت في عدد الساعات الدراسية المعتمدة لتدريس كل مساق، ووزنه النسبي بين العدد الإجمالي للمساقات الأكاديمية التي يتلقاها الطالب الجامعي بهذه الكليات على امتداد أعوامها الدراسية الأربعة.

وحسبما هو موضح بالشكل رقم (٥)، فإنَّ عدد الساعات المعتمدة لتدريس مقرر التنظيم الدولي قد غلب عليها مدة أربع ساعات معتمدة، وقد نزل هذا الحد إلى ثلاث ساعات معتمدة في كلية الحقوق بجامعة بني سويف، ليتساوي مع عدد هذه الساعات في كليات الشريعة والقانون، وفي مقابل ذلك صعد هذا العدد إلى ست ساعات في كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، فيما تراوح عدد الساعات المعتمدة لتدريس القانون الدولي العام ما بين أربع ساعات وست ساعات معتمدة، وانخفض في كلية الحقوق بجامعة بني سويف إلى ثلاث ساعات معتمدة فقط، وإذا كانت كليات الشريعة والقانون قد تلاقت مع كليات الحقوق في الحد الأدنى لعدد الساعات المعتمدة لتدريس مقرر التنظيم الدولي، فإنها تتلاقى معها عند الحد الأعلى لتدريس مقرر القانون الدولي العام الذي يصل إلى ست ساعات معتمدة، وما يلفت الانتباه أن كليات الشريعة والقانون توحد عدد الساعات المعتمدة لتدريس مساقاتها الأكاديمية، بخلاف كليات الحقوق التي تتباين في عدد هذه الساعات المعتمدة.

**شكل رقم (٥)**

**عدد الساعات المعتمدة لتدريس القانون الدولي والتنظيم الدولي في كليات الحقوق ووزنها النسبي**

| عدد الساعات المعتمدة / كليات الحقوق | قانون التنظيم الدولي | القانون الدولي العام | إجمالي | عدد الساعات المعتمدة بالمرحلة الجامعية | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| ١- كلية حقوق القاهرة | ٤ | ٦ | ١٠ | ٢٠٢ | %٥ |
| ٢- كلية حقوق عين شمس | ٤ | ٦ | ١٠ | ١٨٤ | %٥،٤ |
| ٣- كلية حقوق الإسكندرية | ٤ | ٤ | ٨ | ١٦٦ | %٤،٨ |
| ٤- كلية حقوق المنصورة | ٤ | ٤ | ٨ | ١٧٦ | %٤،٥ |
| ٥- كلية حقوق أسيوط | ٤ | ٤ | ٨ | ١٧٦ | %٤،٥ |
| ٦- كلية حقوق طنطا | ٤ | ٤ | ٨ | ١٩٠ | %٤،٢ |
| ٧- كلية حقوق المنوفية | ٤ | ٦ | ١٠ | ١٩٨ | %٥،١ |
| ٨- كلية حقوق بني سويف | ٣ | ٣ | ٦ | ١٧٦ | %٣،٤ |
| ٩- كلية الشريعة والقانون | ٣ | ٦ | ٩ | ٣٢٣ | %٢،٨ |

ويستخلص من الشكل رقم (٥) أن الوزن النسبي لتدريس مقررات القانون الدولي العام في كليات الحقوق يتراوح ما بين ٣،٤% عند حده الأدنى في كلية الحقوق بجامعة بني سويف، وما بين ٥،٤% عند حده الأقصى في كلية الحقوق بجامعة عين شمس، وتقترب من هذه النسبة كليتا

الحقوق بجامعتي المنوفية والقاهرة، فيما تدلى الوزن النسبي لتدريس هذه المقررات في كليات الشريعة والقانون إلى نسبة (٢،٨%) فقط، نظرًا للزيادة الكبيرة في العدد الإجمالي للساعات المعتمدة لتدريس المساقات الأكاديمية بهذه الكليات على امتداد سنواتها الخمس التي وصلت إلى ثلاثمائة وثلاث وعشرين (٣٢٣) ساعة معتمدة، فيما بلغ أقصاها في كلية الحقوق بجامعة القاهرة مائتي واثنتين (٢٠٢) ساعة معتمدة، تدنت إلى مائة وست وستين (١٦٦) ساعة معتمدة في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

وعلى الجانب المقابل، وفيما يتعلق بتدريس مساقات القانون الدولي في أقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية، وحسبما هو مبين من الشكل رقم (٦)، فإن الغالبية العظمى من هذه الأقسام تدرس ثلاثة مساقات أكاديمية في القانون الدولي هي المدخل في القانون الدولي العام، والتنظيم الدولي، والنظم الدبلوماسية والقنصلية، التي يجري تدريسها في السنوات الثانية والثالثة والرابعة، أو الثالثة والرابعة بهذه الأقسام العلمية، أو بالسنة الرابعة وحدها كما هو الحال بقسم العلوم السياسية بجامعة بورسعيد[١].

---

[١] يراجع تفاصيل ذلك عند:

- د. أحمد الرشيدي (محرر)، "تدريس العلوم السياسية في الجامعات المصرية: الواقع الراهن ومقترحات التطوير"، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قسم العلوم السياسية)، سلسلة المؤتمرات العلمية، العدد (٣)، ٢٠٠٣، ص ٥٠-٥٢.

CamScanner

## شكل رقم (٦)

## تدريس مساقات القانون الدولي بأقسام العلوم السياسية في الجامعات المصرية

| سنوات الدراسة / الكلية | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة | السنة الرابعة |
|---|---|---|---|---|
| – اقتصاد وعلوم سياسية (القاهرة) | – | القانون الدولي العام | تنظيم دولي | نظم دبلوماسية وقنصلية |
| – الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (الإسكندرية) | – | القانون الدولي العام | تنظيم دولي | نظم دبلوماسية وقنصلية |
| – الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (بني سويف) | – | القانون الدولي العام | تنظيم دولي | نظم دبلوماسية وقنصلية |
| – السياسة والاقتصاد (السويس) | – | القانون الدولي العام | منظمات دولية | منظمات إقليمية + نظم دبلوماسية |
| – الاقتصاد والإدارة (جامعة ٦ أكتوبر) | – | – | ق. دولي+ تنظيم دولي + نظم دبلوماسية | منظمات دولية إقليمية |
| – قسم العلوم السياسية (أسيوط) | – | – | قانوني دولي + تنظيم دولي | نظم دبلوماسية وقنصلية |
| – قسم العلوم السياسية (بورسعيد) | – | – | – | قانون دولي عام |
| – قسم العلوم السياسية (حلوان) | – | – | قانوني دولي + نظم دبلوماسية وقنصلية | تنظيم دولي |
| – قسم العلوم السياسية (دمنهور) | – | – | قانوني دولي + تنظيم دولي | نظم دبلوماسية وقنصلية |

CamScanner

ورغم زيادة المساقات الأكاديمية في تدريس القانون الدولي بأقسام العلوم السياسية التي أضافت مساقًا مستقلاً للقانون الدبلوماسي والقنصلي، فإن عدد ساعاتها المعتمدة يبلغ في الغالب الأعم – حسبما هو مبين بالشكل رقم (٧) – تسع ساعات معتمدة بواقع ثلاث ساعات لكل مقرر منها، وقد زادت هذه الساعات المعتمدة إلى اثنتي عشرة ساعة معتمدة في قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس وبكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة السادس من أكتوبر، اللذين استحدثا مساقًا أكاديميًا مستقلاً للمنظمات الدولية الإقليمية لمدة ثلاث ساعات معتمدة، فيما وقف الأمر في جامعة بورسعيد عند ثلاث ساعات معتمدة فقط، كونها تبدأ الدراسة بقسم العلوم السياسية من العام الأكاديمي الرابع، وتكتفي بتدريس مقرر واحد في القانون الدولي.

ومما يلفت الأنظار أن الوزن النسبي لمقررات القانون الدولي في أقسام العلوم السياسية يصل إلى أعلى معدل (٨،٥ و٨،٣%) في كليتي الاقتصاد والإدارة بجامعة السادس من أكتوبر وكلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس، وتغلب نسبة تتراوح ما بين (٥،٣ و٦،٤) على أغلب أقسام العلوم السياسية، وكلها تدل على أن هذا الوزن النسبي أعلى من معدله الشائع في كليات الحقوق، بيد أن حده الأدنى في أقسام العلوم السياسية يتدلى إلى (١،٧%) في كلية التجارة بجامعة بورسعيد، وهذا أقل بكثير من ذلك الحد في كليات الحقوق.

## شكل رقم (٧)

## الساعات المعتمدة لتدريس مقررات القانون الدولي بأقسام العلوم السياسية ووزنها النسبي

| عدد الساعات المعتمدة / الكليات | ق. دولي عام | تنظيم دولي | نظم دبلوماسية وقنصلية | عدد ساعات مقررات القانون الدولي | إجمالي عدد الساعات في السنوات الأربع | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة) | ٣ | | ٣ | ٩ | ١٦٤ | %٥، |
| ٢- كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (الإسكندرية) | ٣ | | ٣ | ٩ | ١٤١ | %٤، |
| ٣- كلية السياسة والاقتصاد (السويس) | ٣ | | ٣ | ١٢ | ١٤٢ | %٥، |
| ٤- كلية الاقتصاد والإدارة (جامعة ٦ أكتوبر) | ٣ | | ٣ | ١٢ | ١٤٤ | %٣، |
| ٥- قسم العلوم السياسية (أسيوط) | ٣ | | ٣ | ٩ | ١٧٠ | %٣، |
| ٦- قسم العلوم السياسية (بورسعيد) | ٣ | | - | ٣ | ١٨٠ | %٧, |
| ٧- قسم العلوم السياسية (حلوان) | ٣ | | ٣ | ٩ | ١٤٤ | %٣، |
| ٨- قسم العلوم السياسية (دمنهور) | ٣ | | ٣ | ٩ | ١٧١ | %٣، |

**(٢) المساقات الأكاديمية للقانون الدولى في مرحلة الدراسات العليا**

لم تتعمق كثيرًا المساقات الأكاديمية لتدريس قانون العلاقات الدولية في مرحلة الدراسات العليا بالجامعات المصرية، ولم تغط كل أفرع هذا القانون المعاصرة، وظلت ظاهرة التفاوت والاختلاف في تدريس هذه المقررات ظاهرة للعيان جلية بهذه المرحلة من حيث عددها وتوزيعها وعدد ساعاتها، وظهر ذلك بصورة أوسع في أقسام العلوم السياسية مقارنة بكليات الحقوق.

ففي كليات الحقوق، اتفقت هذه الكليات جميعها على تدريس مساق أكاديمي متخصص في القانون الدولي في دبلوم القانون العام لمدة ثلاث ساعات معتمدة، ويفتح الغالبية العظمى منها – حسبما هو مبين في الشكل رقم (٨) – دبلومًا للدراسات العليا مستقلاً في حقل دراسات القانون الدولي، أطلقت عليه بعض الكليات، مثل كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، دبلوم القانون الدولي والعلاقات الدولية.

ومما يلفت الانتباه، أن عدد سنوات الدراسة بدبلوم القانون الدولي في كليات الحقوق تتفاوت ما بين عام أكاديمي واحد وعامين كاملين، حيث يظهر هذا الحد الأدنى (لمدة عام أكاديمي) في جامعات القاهرة والمنوفية والمنصورة والزقازيق، وتصل ساعاتها الدراسية المعتمدة إلى خمسة عشر ساعة في الجامعة الأولى، وستة عشر ساعة في الجامعة الثانية، وسبعة عشر ساعة معتمدة في الجامعتين الثالثة والرابعة، ويقدم هذا الدبلوم مقررات إجبارية في القانون الدولي العام والخاص والإسلامي، والقانون الدبلوماسي والقنصلي، والقضاء والتحكيم الدولي، وطرق ومناهج البحث.

وفي مقابل ذلك، تمتد الدراسة بدبلوم القانون الدولي بجامعتي عين شمس وأسيوط على مدار عامين كاملين لمدة ثلاثين ساعة معتمدة؛ حيث تتضاعف الساعات المعتمدة لمقرر طرق ومناهج البحث (ست ساعات معتمدة)، وتتاح للطالب الفرصة لدراسة مقررين اختياريين لمدة ست ساعات بدلاً من مقرر واحد في الدبلوم الذي تختزل مدته في عام واحد، ويصل عدد المقررات الاختيارية المتاحة في دبلوم القانون الدولي بهذه الجامعات الست إلى اثني عشر مقررًا دراسيًا تضم القانون الدولي الجنائي، والإنساني، حقوق الإنسان، البيئة، الاقتصادي، البحار، التنمية، الإداري، الإسلامي، الدبلوماسي والقنصلي، والقضاء والتحكيم الدولي، وتاريخ وفلسفة القانون الدولي.

## شكل رقم (٨)

## جدول مقارن بالمقررات الدراسية وعدد ساعاتها المعتمدة

## في دبلوم القانون الدولي بكليات الحقوق

| الكليات والساعات المعتمدة المقررات | القاهرة | عين شمس | أسيوط | المنصورة | شبين الكوم | الزقازيق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الإجبارية: | | | | | | |
| ١- قانون دولي عام | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ |
| ٢- قانون دولي خاص | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ |
| ٣- ق. دبلوماسي وقنصلي | ٣ | – | – | – | – | – |
| ٤- ق. منظمات دولية | – | ٣ | ٣ | – | ٣ | – |
| ٥- ق. دولي جنائي | – | – | ٣ | – | – | – |
| ٦- قضاء وتحكيم دولي | – | ٣ | – | – | ٣ | ٣ |
| ٧- ق. دولي إسلامي | – | – | ٣ | ٣ | – | ٣ |
| ٨- ق. دولي إنساني | – | ٣ | – | – | – | – |
| ٩- ق دولي اقتصادي | – | ٣ | ٣ | – | – | – |
| ١٠- مناهج وطرق بحث | ٣ | ٦ | ٦ | ٢ | ١ | ٢ |
| المواد الاختيارية: | ٣ | ٦ | ٦ | ٣ | ٣ | ٣ |
| ١- ق. دولي جنائي | ٣ | – | – | ٣ | ٣ | ٣ |
| ٢- ق. دولي إداري | – | – | ٣ | – | – | – |
| ٣- ق. دولي إسلامي | ٣ | – | – | – | ٣ | – |
| ٤- ق. دبلوماسي وقنصلي | – | – | ٣ | – | ٣ | – |
| ٥- ق. دولي للبيئة | ٣ | ٣ | – | ٣ | – | ٣ |
| ٦- ق دولي اقتصادي | – | ٦ | – | ٣ | ٣ | ٣ |
| ٧- ق. دولي إنساني | – | – | ٣ | – | ٣ | ٣ |
| ٨- ق. دولي لحقوق الإنسان | – | – | – | ٣ | – | – |
| ٩- ق دولي للتنمية | – | ٣ | – | – | – | – |
| ١٠- قضاء وتحكيم دولي | – | – | ٣ | – | – | – |
| ١١- تاريخ وفلسفة القانون الدولي | – | ٣ | – | – | ٣ | – |
| ١٢- ق دولي للبحار | – | ٣ | – | ٣ | – | – |
| إجمالي | ١٥ | ٣٠ | ٣٠ | ١٧ | ١٦ | ١٧ |

CamScanner

وإلى جانب دبلوم الدراسات العليا في القانون الدولي، تعرف بعض كليات الحقوق دبلومات أخرى ذات صلة وثقي في العلاقات الدولية، وحقوق الإنسان، والتجارة والاستثمارات الدولية؛ ففي دبلوم العلاقات الدولية الذي أنشئ بكلية الحقوق جامعة عين شمس تمتد الدراسة لعامين كاملين لمدة ثلاثين ساعة دراسية معتمدة، من بينها ثمانية عشر ساعة معتمدة لمقررات القانون الدولي العام، والإسلامي، والجنائي، وحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، وقانون الجنسية ومركز الأجانب، تغطي ما نسبته (٦٠%) من العدد الكلي للساعات المعتمدة في هذا الدبلوم.

وفي دبلوم حقوق الإنسان، الذي تفردت به وحدها كلية الحقوق بجامعة أسيوط، تقتصر دراسات القانون الدولي فيه على مقررين هما الحماية الدولية لحقوق الإنسان، والنظم الإقليمية لحقوق الإنسان، ويشغلان مدة ست ساعات معتمدة، لا يتجاوز وزنها النسبي أكثر من (٢٠%) من العدد الكلي للساعات المعتمدة في هذا الدبلوم، التي تحددت بثلاثين ساعة معتمدة، تتوزع على عامين كاملين.

أما دبلوم التجارة والاستثمارات الدولية فهو معروف في كليات الحقوق بجامعات القاهرة وعين شمس والمنوفية، ويمتد لعامين كاملين لمدة ثلاثين ساعة دراسية معتمدة، وهو دبلوم دراسات عليا متخصص، يطرح مقررات أكاديمية في قوانين: التجارة الدولية، الاقتصاد الدولي، المالي والضريبي الدولي، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي، العمليات المصرفية الدولية، عقود التجارة الدولية، تسوية منازعات التجارة والاستثمار، المشروع التجاري المتعدد القوميات (الشركات متعددة الجنسيات)، القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين في مسائل التجارة الدولية)، اتفاقيات حماية الملكية الفكرية، والتسويق الدولي.

CamScanner

وإذا ما انتقلنا إلى توصيف وتصنيف المساقات الأكاديمية لتدريس القانون الدولي في مرحلة الدراسات العليا بأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية، يمكن القول دون مبالغة أن الوضع في هذه الأقسام العلمية ليس بأحسن حالاً عن حالة تدريس القانون الدولي في مرحلة الدراسات العليا بكليات الحقوق، فإذا كانت هذه الأخيرة قد تميزت بإنشاء دبلومات دراسات عليا متخصصة في حقل القانون الدولي، فان أقسام العلوم السياسية كلها يغيب عنها مثل هذا البرنامج الأكاديمي، ويقف الأمر عند تدريسها لمقرر للقانوني الدولي في برنامج تمهيدي الماجستير لمدة ثلاث ساعات دراسية معتمدة، ويدرس بعض هذه الأقسام العلمية مقررًا في قانون التنظيم الدولي لمدة ساعتين اثنتين معتمدتين في برنامج تمهيدي الدكتوراه، كما هو الحال في جامعة حلوان، وتدرس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة – وفقًا لآخر تعديل للائحتها الداخلية في عام ١٩٩٨ – ثلاثة مقررات في القانون الدولي والمنظمات الدولية والتنظيم الإقليمي المقارن ضمن المقررات الاختيارية المطروحة في برنامج تمهيدي الماجستير، كما تطرح مقررًا واحدًا في القانون الدولي والمنظمات الدولية في برنامج تمهيدي الدكتوراه.

ومن ناحية أخرى فقد طرحت بعض هذه الأقسام تدريس مقررين في القانون الدولي والمنظمات الدولية بدبلوم الدراسات السياسية كما هو الحال في أقسام العلوم السياسية بجامعتي الإسكندرية ودمنهور، كما أنشأت بعض الأقسام برامج دبلوم دراسات عليا ذات صلة وثقى بحقل قانون العلاقات الدولية؛ ففي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية خصصت دبلومًا واحدًا "للتنظيم الدولي" من بين سبعة عشر دبلومًا للدراسات العليا بهذه الكلية، يطرح ستة مقررات أكاديمية في حقل القانون الدولي[١]، وطرحت جامعة

---

[١] المرجع السابق، ص ٣٩ و٤٣.

حلوان برنامجًا أكاديميًا مماثلاً أطلق عليه "دبلوم التنظيم الدولي والنظم الدبلوماسية" لمدة عامين، تحظى مقررات القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظم الدبلوماسية والقنصلية بست ساعات معتمدة من بين أربع وعشرين ساعة معتمدة بوزن نسبي يعادل (٢٧،٥%) من إجمالي مقررات هذا الدبلوم، كما استحدثت كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية دبلومًا متخصصًا في "الدراسات الدولية والدبلوماسية" لمدة عامين، تدرس فيها مقررات القانون الدولي العام والمنظمات الدولية والإقليمية، والاقتصاد الدولي، والنظم الدبلوماسية والقنصلية، لتحظى بخمسة عشر ساعة معتمدة تساوى ما نسبته (٥٠%) من إجمالي عدد الساعات الثلاثين المعتمدة في هذا الدبلوم، وقد وضعت كلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس برنامجًا أكاديميًا لدبلوم "السياسة الدولية" يدرس أربعة مقررات في القانون الدولي العام، والمنظمات الدولية، وقانون البحار، والنظم الدبلوماسية والقنصلية، تبلغ حصتها اثنتي عشرة ساعة معتمدة تمثل نصف إجمالي مقررات هذا البرنامج الأكاديمي المتخصص.

وبوجه عام يلاحظ من هذا التوصيف والتصنيف العام للمساقات الأكاديمية في حقل القانون الدولي بمرحلة الدراسات العليا في كل من كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية، أن هذه الروافد الأكاديمية تركز في مرحلة الدراسات العليا في الغالب الأعم على ذات المقررات التي تنشغل بها في المرحلة الجامعية من تدريس القانون الدولي العام، والتنظيم الدولي، والنظم الدبلوماسية والقنصلية، دون أي اختلافات ملموسة ذات شأن في المحتوى الأكاديمي وطرق ومناهج وأدوات التدريس المتبعة في المرحلتين، وقد اتجهت بعض هذه الروافد، وبخاصة كليات الحقوق، إلى طرح مقررات إضافية في القانون الدولي الجنائي، والإداري، والإنساني، والاقتصادي، وحقوق الإنسان، والبيئة، بيد أن أغلبها يدخل في

سياق المقررات الاختيارية المتاحة التي يكون نصيب الطالب منها مقررًا واحدًا أو اثنين على أقصى تقدير.

**(٣) المحتوى العلمي لمقررات قانون العلاقات الدولية وطرائق تدريسها في الجامعات المصرية**

لم يتغير المحتوي العلمي لمقررات قانون العلاقات الدولية التي يجري تدريسها في كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية، ولا تختلف بصورة كبيرة في كل هذه الروافد الأكاديمية.

ففي مقرر القانون الدولي العام، يركز هذا المقرر على التعريف بالقانون الدولي العام وخصائصه، ومصادره، وأشخاصه، وعلاقته بالنظم القانونية الوطنية، ودراسة حالة الدولة في نطاق النظام القانوني الدولي وقضاياه وبخاصة الحدود الدولية، الاعتراف الدولي، المسئولية الدولية، التوارث الدولي، والإقليم البري والبحري والجوي.

ويدور مقرر قانون التنظيم الدولي حول نشأة وتطور قانون التنظيم الدولي، ومصادر هذا القانون، وأهدافه العامة،وعناصر المنظمة الدولية ونسقها العام، وتقسيم المنظمات الدولية المعاصرة، ودراسة منظمة الأمم المتحدة باعتبارها مظلة التنظيم الدولي المعاصر، واستيعاب أهدافها ومقاصدها، ونظام العضوية فيها، وأجهزتها الرئيسية، وعلاقاتها بالمنظمات الدولية الأخرى المتخصصة والإقليمية وغير الحكومية.

ويتعرض مقرر النظم الدبلوماسية والقنصلية إلى نشأة النظم الدبلوماسية والقنصلية، وتطورها، وعلاقتها بالعلوم الأخرى، ووسائل وصور الدبلوماسية المعاصرة، ويتناول هذا المقرر النظام القانوني للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية المنظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول، والبعثات الخاصة، ودبلوماسية البعثات

CamScanner

لدى المنظمات الدولية والوفود لدى الهيئات والمؤتمرات الدولية، بدءًا من نشوء هذه العلاقات وشروطها، واختصاصات ومهام هذه البعثات والوفود، والعناصر المادية والبشرية المكونة لهذه البعثات، وشغلها لهذه الوظائف، وواجباتها والتزاماتها، والتسهيلات والحصانات والامتيازات التي تتمتع بها هذه البعثات، وانتهاء هذه العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وقطعها، وتسهيلات مغادرة أفراد هذه البعثات عند انتهاء هذه العلاقات، ورعاية مصالح الدول ورعاياها في هذه الحالات.

وبوجه عام، تعتمد طرائق تدريس مقررات القانون الدولي في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا على أسلوب المحاضرات التقليدي التي يتفرد خلالها المحاضر بنقل المادة العلمية إلى الطلاب، ولا تكفي ساعاتها المعتمدة عادة إلى أن تتحول إلى محاضرات حوارية تفاعلية، أو تكليف الطلاب بإعداد أوراق عمل أو بحوث علمية في أي موضوع من موضوعات المقرر الأكاديمي، أو اللجوء إلى الوسائط التعليمية الحديثة أو الاستفادة من التقنية الحديثة في أنظمة المعلومات والاتصالات في تقديم وعرض هذه المحاضرات.

**ثانياً: أوجه القصور والثغرات في تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية**

في ضوء تمحيص وتدقيق معطيات ومؤشرات الواقع الراهن لتدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية، ومقارنة ذلك بالاتجاهات الحديثة في هذا الحقل المعرفي وما لحق به من تطورات ومستجدات يتصدرها انتقاله من نموذج التقسيم التقليدي الثنائي (قانون الحرب.. قانون السلام) إلى نموذجه الحديث المتعدد الذي يشتمل على أكثر من سبعة عشر فرعًا علميًا مستقلاً وقائمًا بذاته.. في ضوء استقراء ذلك كله يمكن استنباط

حزمة متنوعة من أوجه القصور والثغرات في تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية، من أهمها ما يلي:

**(١) الطابع التقليدي الجامد لتدريس قانون العلاقات الدولية**

يعبر تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية عن حالة مزمنة من الجمود والتكلس، وسيادة النمط التقليدي بصورة كبيرة في تدريسه، يستوي في ذلك تدريسه في كليات الحقوق أم في أقسام العلوم السياسية بكليات التجارة أو كليات الاقتصاد، أم في غير ذلك من الروافد الأكاديمية التي تدرسه في الجامعات المصرية.

ويصيب هذا الجمود وعدم التحديث المحتوى العلمي لتدريس قانون العلاقات الدولية، وموضوعاته وأجندته البحثية بوجه عام، ومساقاته الأكاديمية ومقرراته، وطرائق ومناهج تدريس هذا العلم المتجدد؛ فعلى صعيد المساقات والمقررات يقتصر تدريسه في المرحلة الجامعية على مقرر عام في القانون الدولي، وآخر في المنظمات الدولية أو التنظيم الدولي، وتضيف بعض أقسام العلوم السياسية مقررًا ثالثًا في القانون الدبلوماسي والقنصلي.

وإذا كانت أغلب كليات الحقوق بالجامعات المصرية، باستثناء جامعة الإسكندرية، قد تبنت برنامجًا للدراسات العليا في تخصص القانون الدولي، وتدرس مقررًا متعمقًا للقانون الدولي ضمن مساقات دبلوم القانون العام بهذه الكليات، فإنَّ دبلومات الدراسات العليا في أقسام العلوم السياسية لم تفتح برنامجًا متخصصًا في القانون الدولي بمرحلة الدراسات العليا، ويكتفي أغلبها بتدريس مقرر إجباري أو اختياري في القانون الدولي بتمهيدي الماجستير وتأهيلي الدكتوراه بهذه الأقسام، ولما فتحت بعض هذه الأقسام

دبلومات للدراسات العليا قريبة من تخصص القانون الدولي[١]، فإنها تكتفي بتدريس مقررات في القانون الدولي العام والمنظمات الدولية والنظم الدبلوماسية والقنصلية.

ولا تزال محتويات وموضوعات مقررات القانون الدولي والتنظيم الدولي يغلب عليها الطابع التقليدي، ولم يجر تحديثها وتنقيحها إلا فيما ندر[٢]، ويعتمد تدريس هذه المقررات على طريقة المحاضرات التقليدية التي يلقيها الأستاذ المحاضر على الطلاب دون تفاعل أو حوار متبادل بين الطرفين، أو تكليف هؤلاء الطلاب بأعمال بحثية في موضوعات هذا العلم، أو الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة في عرض المادة العلمية أمام الطلاب، ناهيك عن طرق الامتحانات التقليدية التي تركن إلى أسئلة مقالية نظرية تشجع الطلاب على الحفظ والاستظهار دون النقد والتفكير.

**(٢) عدم مواكبة المستجدات الهائلة في حقل قانون العلاقات الدولية**

يتلاقي مع تحدي الجمود وغلبة الطابع التقليدي على تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية، تحد آخر يتعلق بعدم مواكبة ذلك للمستجدات والتطورات الهائلة التي طرأت في حقل قانون العلاقات الدولية المعاصر، وتبدو الفجوة واسعة وكبيرة بين واقع هذا التدريس وبين هذه المستجدات والتطورات، يدل على ذلك بصورة جلية للغاية توقف هذا التدريس في المرحلة الجامعية عند ثلاثة مقررات في القانون الدولي العام

---

(١) عرفت هذه الدبلومات في بعض أقسام العلوم السياسية مثل دبلوم التنظيم الدولي والنظم الدبلوماسية في كلية التجارة بجامعة حلوان، ودبلوم التنظيم الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

(٢) من المحاولات الرائدة في تحديث وتطوير مقرر القانون الدولي في الجامعات المصرية ما أقدم عليه الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر الذي شارك كلاً من أ.د. حامد سلطان وأ.د. عائشة راتب في أول مصنف في هذا الحقل المعرفي، تم نشر مصنفه الجامع بعنوان "مقدمة في دراسة القانون الدولي العام" الذي صدر في عام ٢٠٠٣.

وقانون التنظيم الدولي والقانون الدبلوماسي والقنصلي على أقصى تقدير، أو عند المقررين الأول والثاني وحدهما في الروافد الأكاديمية التي يغيب فيها تدريس مقرر النظم الدبلوماسية والقنصلية مثل سائر كليات الحقوق بالجامعات المصرية. بينما يقابل ذلك توسع الأفرع العلمية المستقلة للقانون الدولي التي تبلغ على الأقل سبعة عشر فرعًا، لا يدرس منها في الجامعات المصرية إلا قانون المعاهدات الدولية في مقرر القانون الدولي العام، وقانون التنظيم الدولي، والقانون الدبلوماسي والقنصلي الذي يدرس في بعض أقسام العلوم السياسية، ناهيك عن تقديم نبذة موجزة في القانون الدولي للبحار، والأنهار والمجاري المائية العذبة، ضمن مقرر القانون الدولي العام.

وترتيبًا على ما ذكر أعلاه، فإن الطالب خريج كليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية يتخرج من هذه الروافد الأكاديمية، وقد تم تزويده بمعارف أساسية في أربع أفرع من علوم القانون الدولي المعاصر التي يصل عددها إلى سبعة عشر فرعًا على الأقل، ومن ثم فإنه بمفهوم المخالفة يكون قد ترك الجامعة ولم يدرس شيئًا يذكر عن ثلاثة عشر فرعًا من أفرع هذا القانون تمثل ما نسبته (٧٦،٥%) من إجمالي هذه الأفرع، فيما يعادل ما تلقاه من علوم القانون الدولي نحو (٢٣،٥%) فقط من هذه الأفرع.

وإذا كانت هذه الأفرع الأربعة تحتل أولوية متقدمة في سلم علوم قانون العلاقات الدولية على الصعيدين النظري والعملي؛ فقانون المعاهدات يعد القاسم أو الجذع المشترك لأفرع القانون الدولي الأخرى، وقانون التنظيم الدولي ينعته البعض بأنه بمثابة القانون الدستوري الدولي، وقانون البحار يفصل القواعد القانونية الدولية التي تحكم أعالي البحار والمياه الداخلية وما بينهما من أنظمة قانونية خاصة بالبحر الإقليمي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، ثم القانون الدبلوماسي والقنصلي

الذي قنن القواعد القانونية الدولية المنظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والحصانات والامتيازات والتسهيلات الدبلوماسية والقنصلية.. إذا كان ذلك كذلك فإنَّ الأفرع الأخرى لعلوم القانون الدولي لا تقل أهمية عن هذه الفروع الأربعة؛ مثل القانون الدولي للبيئة، القانون الدولي الجنائي، القانون الدولي الإداري، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الاقتصادي، القانون الدولي الاجتماعي، القانون الدولي الإنساني.. الخ

ومما يثير الدهشة والاستغراب أن هذه الأفرع تكاد تكون نادرة في التدريس بمرحلة الدراسات العليا في هذه الروافد الأكاديمية، ذلك أنَّ بعضها يعرف تدريس مقررًا أو اثنين فقط من المقررات الأكاديمية في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للتنمية، والقانون الدولي الاقتصادي، والقانون الدولي للبيئة، والقانون الدولي الجنائي، والقانون الدولي الإداري، بينما تغيب هذه المقررات في عدد آخر من هذه الروافد الأكاديمية.

وعطفًا على ما ذكر، فإنَّ الغالبية الغالبة من مقررات تدريس القانون الدولي بالجامعات المصرية تفتقر إلى عملية المواكبة بين قواعد القانون الدولي وقواعد القانون المناظرة في التشريعات الوطنية، وهي مسألة تغدو على درجة كبيرة من الأهمية، وتقدم إضافة علمية وعملية نوعية مفيدة للدارس في حياته العملية وبخاصة عندما يلتحق بأعمال ووظائف ذات صلة وثيقة بعلوم القانون والسياسة مثل السلك الدبلوماسي والقنصلي، والنيابة والقضاء، والمحاماة.. الخ، وهي أعمال ووظائف تستوجب أيضًا أن يكون خريج هذه الروافد الأكاديمية ملمًا، ولو بجزء يسير موجز من جميع فروع قانون العلاقات الدولية دون استثناء.

CamScanner

**(٣) ضيق الوقت المعتمد لتدريس قانون العلاقات الدولية**

يعاني تدريس مقررات قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية من ضيق الوقت المعتمد لتدريس هذه المقررات، ففي كلية الحقوق بجامعة القاهرة لا يزيد عدد الساعات المعتمدة لتدريس مقرر القانون الدولي العام ومقرر التنظيم الدولي على عشر (١٠) ساعات معتمدة من بين ما مجموعه مائتان واثنتان (٢٠٢) ساعة معتمدة هي مجموع الساعات المعتمدة لإجمالي المقررات الأكاديمية بالمرحلة الجامعية في هذه الكلية، ومن ثم فإن هذا المساق المعتمد للقانون الدولي بهذه الكلية لا يمثل إلا ما نسبته (٥%) من العدد الكلي للساعات المعتمدة، ولا تزيد هذه النسبة عن ذلك في بقية كليات الحقوق المصرية، وهي نسبة متواضعة للغاية تعبر عن الوزن النسبي المتدني لمساق القانون الدولي داخل المساقات الأكاديمية الأخرى بهذه الكليات.

وتبلغ الساعات المعتمدة لتدريس مقررات القانون الدولي والتنظيم الدولي والنظم الدبلوماسية والقنصلية بأقسام العلوم السياسية في كليات التجارة والاقتصاد تسع (٩) ساعات معتمدة بوقع ثلاث ساعات لكل مقرر، لا تتجاوز نسبتها (٦،٥%) من إجمالي عدد الساعات المعتمدة للدراسة الجامعية بهذه الكليات، وهي أيضًا تغدو نسبة متواضعة للغاية، تدل على وزن نسبي متدن لمساق القانون الدولي داخل أقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية.

ويترتب على ضيق الوقت المتاح لتدريس مقررات القانون الدولي في الجامعات المصرية عدة آثار سلبية مشهودة ومعلومة وشائعة في تقاليد الممارسات العملية، ومن أهم هذه الآثار:

CamScanner

( أ) الركون إلى أسلوب المحاضرات التقليدية في تدريس هذه المقررات الأكاديمية، والابتعاد عن أساليب التفاعل والحوار المتبادل واستخدام وسائل التقنية الحديثة في التدريس، التي تستغرق وقتًا طويلاً في تنفيذها والاعتماد عليها، وهو أمر يتعذر إتاحته في ظل الواقع الراهن.

(ب) العجلة وعدم التأني في عرض المحاضرات وتقديمها للطلاب، حتى يتسنى للمحاضر إنجاز أكبر جزء من المقرر الدراسي، وتظهر هذه العجلة بصورة ملحوظة وكبيرة نسبيًا في الأسابيع الأخيرة من الفصل الدراسي الذي يكثر فيه غياب الطلاب للتحضير والاستعداد للامتحانات.

(ج) اعتماد المحاضر على مرجع واحد مقرر لتدريس قانون العلاقات الدولية أو غيره من أفرعه المقررة، وعدم إتاحة الفرصة أمام المحاضر لتوجيه الطلاب للرجوع إلى مصادر أخرى في هذه المقررات.

(د) اضطرار المحاضر إلى حذف أجزاء غير قليلة من الكتاب الدراسي المعتمد، بغض النظر عن أهميتها النسبية وأولوياتها داخل المقرر الدراسي، ويشكل ذلك خللاً مزمنًا في تدريس جميع المقررات الأكاديمية بالجامعات المصرية، وقد أصبح ذلك الحذف في حكم العرف الراسخ في أذهان الطلاب والهيئات التدريسية.

**(٤) غياب التنسيق والتعاون المشترك في مجال تدريس قانون العلاقات الدولية**

لا يحجب استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي التنسيق والتعاون المشترك والاتفاق على قواسم وقواعد مشتركة بين القاعدة العلمية التي تتولى مهام التدريس والبحث العلمي في الجامعات، ويشكل ذلك الإجراء

البعد المفقود وأحد تحديات تدريس قانون العلاقات الدولية في روافده الأكاديمية المختلفة بالجامعات المصرية، ويكاد هذا التنسيق والتعاون المشترك غائبًا داخل أقسام القانون الدولي في كليات الحقوق، أو في أقسام العلوم السياسية، كما يغيب ذلك أيضًا على مستوى التعامل بين القاعدة العلمية المعنية بهذه الروافد مجتمعة.

ورغم أن ذلك الأمر يدخل في صميم مهام وصلاحيات المجلس الأعلى للجامعات، إلا أنه يكاد يكون غير مفعل على مستوى المقررات الأكاديمية في كل الكليات، ولم تنطلق أية مبادرات ذات شأن على هذا الصعيد من قبل القاعدة العلمية العاملة في تدريس قانون العلاقات الدولية المصرية، ولم تعرف هذه الجامعات أعمالاً جماعية مشتركة في تأليف مراجع في حقول القانون الدولي إلا فيما ندر، وتسود قاعدة المصنف الواحد للمؤلف الواحد في هذه الحقول المعرفية.

ويشكل غياب التنسيق والتعاون المشترك في مجال تدريس أفرع قانون العلاقات الدولية في الجامعات المصرية واحدًا من التحديات الكبرى التي تواجه عملية المراجعة النقدية لأدبيات المدرسة المصرية في حقل القانون الدولي وتطوير وتحديث هذه الدراسات والأدبيات، وينجم عن ترسيخ هذا التحدي عدة آثار ونتائج غير مواتية لتدريس هذا الحقل المعرفي في الجامعات المصرية وتنميته وتحديثه، ومن أهم هذه الآثار والنتائج غير المواتية مايلي:

( أ) التباين والتفاوت في ترتيب وتسلسل تدريس علوم القانون الدولي في روافده الأكاديمية المصرية المختلفة، وفي تسمية هذه العلوم، وفي عدد مقرراتها الأكاديمية التي تدرس بهذه الروافد الأكاديمية، وفي المحتوى العلمي لهذه المقررات، وفي عدد ساعاتها الدراسية المعتمدة

(ب) الركون إلى الاجتهادات الفردية في التأليف والترجمة والبحث والتطوير في هذا الحقل المعرفي، مما يؤدي إلى التشتت والتكرار وإغفال بعض الموضوعات ذات الأهمية في الأجندة البحثية لقانون العلاقات الدولية المعاصر.

(ج) عدم التمكن من بناء قاعدة علمية واسعة ومؤسسية تربط بين المتخصصين في حقل القانون الدولي، ومحدودية أنشطة الروابط التنظيمية التي يتم إنشاؤها في هذا الجو العام، وضعف الارتباط والتنسيق والتعاون معها، ويظهر ذلك بصورة واضحة في حالة الجمعية المصرية للقانون الدولي التي تمثل المظلة الجامعة للمعنيين والمهتمين بدراسات وأدبيات القانون الدولي في مصر.

( د) نقص الإبداع الفكري في حقل قانون العلاقات الدولية المصري، وقلة الكتابات الحديثة في هذا المجال، والاعتماد على مراجع أكاديمية قديمة في تدريس مقررات القانون الدولي في الجامعات المصرية، واستمرار الطريقة التقليدية الجامدة المتبعة في هذا التدريس.

(هـ) غياب ما يمكن تسميته "بالمدرسة المصرية أو العربية في قانون العلاقات الدولية"، فرغم ما عرفته البلاد من فقهاء وأساتذة أفاضل في حقل القانون الدولي، وشغل بعضهم لمواقع دولية مهمة، واشتغال العديد منهم بالتحكيم والقضاء الدولي، فإن ضعف التنسيق والتعاون المشترك والمنظم بين القاعدة العلمية المتخصصة في حقل القانون الدولي أدى إلى غياب التفاعل وتبادل الرؤى والتأليف المشترك، وانعدام روح "الجماعة" العلمية المرتبة والمنظمة، وما نجم عن ذلك من صعوبة التسليم بقيام مدرسة مصرية في قانون العلاقات الدولية.

CamScanner

**ثالثًا: إعادة النظر في تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية**

لقد استقر الوضع العام في تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية منذ عقود طويلة، ولم يتبدل أو يتغير لا في ترتيبه، ولا في مساقاته الأكاديمية، ولا حتى في مادته وموضوعاته وأجندته البحثية، ولا في طرائق هذا التدريس، رغم التطورات والمستجدات التي طرأت في حقل القانون الدولي، والعلاقات الدولية، والواقع الدولي، ولم تختلف أدبيات تعليم قانون العلاقات الدولية في مدخله العام، ولا في قانون التنظيم الدولي، أو المنظمات الدولية في كليات القانون، عنه في أقسام العلوم السياسية، التي أضافت إلى ذلك مساقًا ثالثًا يتعلق بالقانون الدبلوماسي والقنصلي، ومساقًا رابعًا حول القضاء والتحكيم الدولي ظل يدرس لعقود طويلة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم توقف دون مسوغ في السنوات الأخيرة.

ولقد آن الأوان أن تتخلص كليات القانون وأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية من الجمود والتأخر في التعليم الأكاديمي لقانون العلاقات الدولية (القانون الدولي)؛ سواء أكان ذلك في مساقاته الأكاديمية، أو طرائق تدريسه، أو موضوعات وأفرع هذا الحقل المعرفي الذي يزداد أهمية في عالمنا المعاصر في ظل انتشار ظاهرة تغلغل قواعد قانون العلاقات الدولية، ووجوب مراعاتها في التشريعات الوطنية، وتقليص وتآكل المجال المحفوظ للدولة الذي يشكل اختصاصًا أصيلاً وحاجزًا تنفرد به وحدها في صميم شئونها الداخلية، ويستوجب علاج هذا الجمود والتأخر عدة أمور، يتقدمها تغيير النظرة العلمية لحقل قانون العلاقات الدولية وتوسيعها بحيث يقابل القانون الداخلي من جانب، ويستوعب أفرع وتقسيمات قانون العلاقات الدولية المعاصر من جانب آخر.

**(١) مراجعة التقسيم الثنائي للقانون في أدبيات العلوم القانونية والسياسية**

في ضوء التصنيف المعاصر لأفرع قانون العلاقات الدولية، لم يعد التقسيم الثنائي التقليدي للقانون (عام / خاص) معبرًا بصورة كافية وسليمة عن موضوعات وأفرع هذا القانون الذي يندرج تحت مظلته أكثر من سبعة عشر فرعًا علميًا مستقلاً بذاته تشكل في مجموعها شجرة علوم قانون العلاقات الدولية التي يعبر عنها الشكل رقم (٣).

وفي ضوء هذه الشجرة الواسعة لعلوم قانون العلاقات الدولية المعاصر، يغدو التقسيم الثنائي التقليدي للقانون في الجامعات المصرية، وحصره بين القانون الخاص في مقابل القانون العام، أمرًا قاصرًا وغير ملب لأفرع هذه الشجرة، كما يبدو تقسيمًا ملتبسًا وغامضًا بجمعه القانون الدولي العام داخل تقسيم القانون العام رغم أن أفرعه الأخرى كلها يتحدد نطاقها المكاني داخل حدود الدولة، بينما تتعلق قواعد القانون الدولي بالعلاقات الخارجية للدولة، وقد فرض ذلك نعت هذا القانون بصفة "العام"، تمييزًا له عن القانون الدولي الخاص الذي يندرج تحت مظلة القانون الخاص، باعتباره ينظم علاقات وروابط بين أشخاص طبيعية أو معنوية.

ويفضي ما تقدم إلى إعادة النظر في شجرة المعرفة القانونية وتحديثها وتطويرها لتتجاوز تقسيمها الثنائي المعروف، لتأخذ نمط التقسيم الثلاثي الذي يجمع ما بين القانون الخاص في قسم مستقل، في مقابل القانون العام في قسم آخر، ثم استحداث قسم ثالث يتعلق بقانون العلاقات الدولية (القانون الخارجي) وأفرعه المستحدثة، وذلك على النحو الذي يبينه الشكل رقم (٩).

CamScanner

**شكل رقم (٩)**

**شجرة المعرفة القانونية المقترحة**

وبطبيعة الحال، فإن هذا النموذج الثلاثي المقترح لتقسيم شجرة المعرفة القانونية سوف يعطي لعلوم قانون العلاقات الدولية وزنًا نسبيًا مناسبًا وملائمًا داخل هذه الشجرة، يليق بموقع ومكانة هذا القانون وقيمته العلمية العملية، وتداخله مع أفرع القانون الداخلي والعلاقات المتبادلة بين الطرفين في العالم المعاصر، وسوف تظهر ملامح وآثار هذا التقسيم الثلاثي المقترح للعلوم القانونية في المساقات الأكاديمية لتدريس قانون العلاقات الدولية في كليات القانون، وفي غيرها من الروافد الأكاديمية الأخرى.

**(٢) إعادة النظر في تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية**

يحقق الانتقال في نمط التقسيم الثنائي التقليدي للقانون (الخاص / العام) إلى نموذج التصنيف الثلاثي المقترح (عام / دولي / خاص)، فوائد جمة على المستويين العلمي والعملي لخريجي تخصصات القانون والعلوم السياسية بالجامعات المصرية، ويحدث نقلة نوعية كبيرة في عملية تعليم قانون العلاقات الدولية بهذه الجامعات، تتواكب مع ما طرأ من مستجدات وتطورات في حقل المعرفة القانونية بوجه عام، وحقل قانون العلاقات الدولية على وجه الخصوص.

ويفضي ذلك إلى أهمية وضرورة إعادة النظر في تعليم أفرع قانون العلاقات الدولية المعاصر وترتيبه في سلسلة متصلة الحلقات طوال الأعوام الجامعية الأربعة، ويقترح بصورة مبدئية أن تسير هذه السلسلة المتصلة في تدريس قانون العلاقات الدولية بواقع مساق أكاديمي في كل فصل دراسي، على النحو الذي يبينه الشكل رقم (١٠)، مع مراعاة توحيد الساعات الاكاديمية المعتمدة لتدريس كل مساق بما لا يقل عن ثلاث ساعات دراسية معتمدة.

CamScanner

**الشكل رقم (١٠)**

**التصور المقترح لتدريس قانون العلاقات الدولية في الجامعات المصرية(*)**

| السنة الأكاديمية | الفصل الدراسي | المساق الأكاديمي المقترح لقانون العلاقات الدولية |
|---|---|---|
| الأولى | الفصل الدراسي الأول | المدخل في قانون العلاقات الدولية شاملاً قانون المعاهدات، والتوارث الدولي، والمسئولية الدولية. |
| | الفصل الدراسي الثاني | قانون التنظيم الدولي، مع القانون الإداري الدولي. |
| الثانية | الفصل الدراسي الأول | قانون العلاقات الدولية للبحار، والأنهار والمجاري المائية العذبة. |
| | الفصل الدراسي الثاني | قانون العلاقات الدولية للغلاف الجوي، والفضاء الخارجي، والبيئة، والاتصالات والمعلومات. |
| الثالثة | الفصل الدراسي الأول | قانون العلاقات الدولية الإنساني (قانون المنازعات الدولية)، وقانون العلاقات الدولية لحقوق الإنسان، وقانون تسوية المنازعات الدولية. |
| | الفصل الدراسي الثاني | قانون العلاقات الدولية الاقتصادي، والاجتماعي (قانون العلاقات الدولية للعمل)، والقانون الدولي للتنمية. |
| الرابعة | الفصل الدراسي الأول | القانون الدبلوماسي والقنصلي. |
| | الفصل الدراسي الثاني | القانون الجنائي الدولي. |

(*) يدور الواقع الراهن لتعليم قانون العلاقات الدولية حول دراسات في القانون الدولي العام والتنظيم الدولي، والنظم الدبلوماسية والقنصلية.

وتبدأ هذه السلسلة بالمدخل في قانون العلاقات الدولية الـذي يعنـي بتأصيل القاعدة القانونية الدولية ومصادرها وأشخاصها، ومن ثم فإنه يقف عند دراسة قانون المعاهدات الدولية، وقانون التـوارث الـدولي، وقـانون المسئولية الدولية، ثم يتبع ذلك دراسة قانون التنظيم الدولي ويقترن معـه القانون الإداري الدولي، وتكون قوانين: البحار والمجاري المائية العذبـة، والغلاف الجوي والفضاء الخارجي، والبيئة، والاتصالات والمعلومات محـل الدراسة والتعلم في العام الأكاديمي الثاني، وترحـل قـوانين: المنازعـات المسلحة (قانون العلاقات الدولية الإنساني)، وقـانون العلاقـات الدوليـة لحقوق الإنسان، وقانون تسوية المنازعات الدولية، وقانون العلاقات الدولية الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، إلى الدراسة في العام الأكاديمى الثالـث، لتختتم هذه السلسلة العلمية بتـدريس القـانون الدبلوماسـي والقنـصلي، والقانون الجنائي الدولي في السنة الجامعية الرابعة والأخيرة.

وبمقارنة التصور المقترح لتعليم قانون العلاقـات الدوليـة بواقعـه الراهن في التعليم الجامعي المصري يتـضح الزيـادة الكبيـرة فـي عـدد المقررات الأكاديمية وموضوعاتها المقترحة في هذا التصور مقارنة بالواقع الراهن، الذي يتفق مع التصور المقترح في تدريس ثلاثة مقررات فقط هي المدخل في قانون العلاقات الدولية، وقانون التنظـيم الـدولي، والقـانون الدبلوماسي والقنصلي، بينما يختلف عنه كلية في تدريس بقية أفرع قانون العلاقات الدولية المعاصر، ويراعي ترتيبها بدءًا من العـام الجـامعي الأول حتى العام الجامعي الرابع، ويبدأ بتعليم أصول وقواعد القانون الدولي التي تضم ثلاثة أفرع من هذا العلم هي: قانون المعاهـدات الدوليـة، وقـانون المسئولية الدولية، وقانون التوارث الدولي وغير ذلك من المـسائل التـي تتعلق بنشأة وتطور هذا العلم والأشخاص المخاطبين بأحكامـه ومـصادره

الاتفاقية وغير الاتفاقية، ثم يتدرج هذا المسار وينتقل إلى تعليم أفرع العلاقات الدولية الأخرى وتوزيعها على امتداد الأعوام الجامعية الأربعة.

**(٣) المزايا النسبية للتصور المقترح في تدريس قانون العلاقات الدولية مقارنة بواقعه الراهن**

يحقق التصور المقترح لتعليم قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية عدة مزايا نسبية مقارنة بواقعه الراهن، يتمثل أهمها فيمايلي:

(أ) القضاء على الجمود والطابع التقليدي لتعليم قانون العلاقات الدولية المستقر في الجامعات المصرية، وحث القاعدة العملية المتخصصة في هذا الحقل المعرفي على التجديد والإبداع في هذا الحقل المعرفي، والانتقال من النموذج الثنائي التقليدي لتقسيم العلوم القانونية إلى النموذج الثلاثي المتطور الذي يضع علوم قانون العلاقات الدولية قسمًا مستقلاً داخل هذا التقسيم.

(ب) إعطاء قانون العلاقات الدولية قيمته العلمية والعملية التي يستحقها داخل شجرة المعرفة القانونية وشجرة العلوم السياسية، بصورة تتواكب مع ما طرأ من تطورات ومستجدات في هذا الحقل المعرفي المتجدد.

(ج) تمكين طلاب الجامعات المصرية من الإلمام بالقدر الكافي من المعرفة العلمية في أفرع القانون الدولي المعاصر المتعددة، واستيعاب هذه الفروع الأكاديمية، بدلاً من الوقوف فحسب عند فرع أو فرعين من هذه الفروع.

(د) الإسهام في تجديد محتويات المقررات الدراسية الأكاديمية في علوم قانون العلاقات الدولية، وطرائق تدريسها، وتشجيع تأليف المصنفات العلمية الجماعية المشتركة في هذه العلوم، الأمر الذي يعود بالنفع

والفائدة على القاعدة الوطنية العلمية المتخصصة في هـذه العلـوم، وعلى المستفيدين منها، وعلى تحديث وتطوير هذه العلوم.

(هـ) انتقال هذا التجديد في تعليم قانون العلاقات الدولية وانعكاسه علـى تعليمه في مرحلة الدراسات العليـا علـى مـستوى درجـة الـدبلوم والماجستير والدكتوراه، ومن ثم التوصل إلى رؤية كلية جامعة لتدريس هذه العلوم في قانون العلاقات الدوليـة عنـد مـستوياتها "الأساسـية والوسـطى والمتقدمـة" "Core, Standard and Advanced Levels".

(و) التقريب بين محتويات علوم القانون الدولي في المرحلـة الجامعيـة والاحتياجات العملية لمخرجات روافدها الأكاديمية من هذه العلوم في حياتهم العملية، وبخاصة أولئك الذين يمتهنون وظائف فـي الـسلك الدبلوماسي والقضائي ومهنة المحاماة وما يناظرها من مهن ووظائف أخرى.

(ز) تشجيع عملية إجراء المراجعة النقدية لتعليم العلـوم القانونيـة فـي الجامعات المصرية؛ سواء ما يتعلق منها بأفرع القـانون الخـاص أم أفرع القانون العام، ناهيك عن أفرع قانون العلاقات الدوليـة، الأمـر الذي يسهم في إعادة النظر وتقديم رؤية كلية جامعة لتعليم هذه العلوم القانونية بالجامعات المصرية، بغية تنقيحها وتحديثها، وهو أمر شائع ومتعارف عليه في تدريس العلوم المختلفة بدول العالم المتقدم.

CamScanner

## خاتمة في التدابير المكملة لعملية المراجعة النقدية لتعليم قانون العلاقات الدولية

أفضت المراجعة النقدية الأولية لتعليم قانون العلاقات الدولية في الجامعات المصرية إلى الدعوة الملحة لإعادة النظر في نمط التقسيم الثنائي التقليدي المستقر في أدبيات هذا الحقل المعرفي المتجدد، والانتقال إلى نموذج ثلاثي متطور لهذا التقسيم يفرد قسمًا مستقلاً قائمًا بذاته لعلوم قانون العلاقات الدولية جنبًا إلى جنب مع قسمي القانون الخاص والقانون العام، بعدما باتت شجرة علوم قانون العلاقات الدولية المعاصرة تضم سبعة عشر علمًا مستقلاً بذاته، وما يلحق بهذه الدعوة ويتداخل معها من إعادة النظر في تعليم قانون العلاقات الدولية بكليات الحقوق وأقسام العلوم السياسية بحيث تتوزع أفرعه العلمية المختلفة على الأعوام الجامعية الأربعة على النحو الوارد بالشكل رقم (١٠).

وأخذًا في الحسبان المزايا النسبية التي يحققها التصور المقترح في هذه الدراسة لتعليم قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية، مقارنة بواقعه الراهن وما يعتوره من نقائص وثغرات جوهرية، والقيمة العلمية والعملية المتوقعة من الأخذ بهذا التصور المقترح لتحديث وتطوير تدريس هذا القانون بالجامعات المصرية، ولوضع هذا التصور المقترح والدعوة لإعادة النظر وإجراء مراجعة نقدية لتعليم قانون العلاقات الدولية موضع التدقيق والتمحيص العلمي من قبل أهل العلم والتخصص وأصحاب الخبرة والممارسة، فقد يكون من المهم للغاية السعي إلى تنظيم مؤتمر دولي حول الواقع الراهن لتعليم قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية وآفاق المراجعة النقدية لهذا الواقع، تتبناه الجمعية المصرية للقانون الدولي مع المجلس الأعلى للجامعات، بالاشتراك مع مجالس كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية، يهدف هذا المؤتمر العلمي إلى إعادة النظر في التقسيم

الثنائي الحالي للعلوم القانونية وفي مساقات تدريس قانون العلاقات الدولية، ويتخذ من التصور المقترح في هذه الدراسة أساسًا ومنطلقًا لعملية المراجعة النقدية الشاملة، وتحديث وتطوير تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية، ويأخذ في الحسبان – إلى جوار ذلك – عدة تدابير تكميلية مقترحة من أجل استكمال عملية النهوض بتعليم قانون العلاقات الدولية في مؤسسات التعليم العالي المصرية، وتشمل هذه التدابير التكميلية المقترحة ما يلي:

(١) توحيد تسمية الحقل المعرفي؛ سواء أطلق عليه قانون العلاقات الدولية، أم القانون الدولي؛ فالأول الأكثر دقة في استيعاب علائق المجتمع الدولي المعاصر وأشخاصه القانونية، والأخير هو الأكثر استقرارًا ورسوخًا في الواقع والعمل الخارجي والداخلي، على المستويات المعرفية والأكاديمية والتنظيمية والمؤسسية، في حين تحمل المفاهيم والتسميات الأخرى دلالات تاريخية (قانون الأمم أو الشعوب)، أو تعاني من خلط واضطراب فكري (قانون دولي عام في مقابل القانون الدولي الخاص).

(٢) الاستئناس بالنماذج المقارنة الرائدة في العالم في عملية المراجعة النقدية، وإعادة النظر في تدريس قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية، والاستفادة من هذه النماذج، مع مراعاة خصوصية المجتمع المصري عند الاقتضاء.

(٣) تحديث وتنقيح المحتوي العلمي لمساقات القانون الدولي بالتعليم الجامعي المصري، وتشجيع التأليف الجماعي المشترك في هذه المساقات، وتجديد طرائق تدريسها والاعتماد على الحوارات المتبادلة والتفاعل بين المحاضر والطلاب، واستخدام وسائل التقنية الجديدة في

CamScanner

تدريسها، والاستعانة بالوثائق الدولية في ذلك وإتاحتها للطلاب، وإجراء التطبيقات العملية عند الاقتضاء.

(٤) تقرير تعليم القانون الدولي لحقوق الإنسان في السنة الأولى بجميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأجنبية؛ إعمالاً للاستحقاق الدستوري المنصوص عليه بالمادة (٢٤) من دستور ٢٠١٤[(١)].

(٥) التوسع في تدريس مدخل قانون العلاقات الدولية وأفرعه بالجامعات المصرية، حسب طبيعة التخصصات العلمية في روافدها الأكاديمية المختلفة، مثل تدريس القانون الدولي الاقتصادي بأقسام الاقتصاد، والقانون الدولي الإداري في أقسام الإدارة، والقانون الدولي الاجتماعي في كليات الخدمة الاجتماعية وأقسام الاجتماع، والقانون الدولي للغلاف الجوي والفضاء الخارجي والقانون الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات في تخصصات الاتصالات ... الخ.

(٦) إنشاء أقسام أكاديمية مستقلة للقانون الدولي في كليات الاقتصاد والعلوم السياسية، على غرار أقسامها المستقرة في كليات الحقوق، وتنظيم روابط مشتركة دورية للتعاون والتنسيق العلمي المشترك بين هذه الأقسام العلمية.

(٧) التوسع في برامج الدراسات العليا المتخصصة في قانون العلاقات الدولية، والنظر في إمكان إنشاء أكاديمية علمية في هذا القانون وفروعه المختلفة.

---

(١) تنص المادة (٢٤) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٤ على أن "اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة".

(٨) تنظيم وتنمية العلاقات المؤسسية المنتظمة بين القاعدة العلمية الوطنية المتخصصة في قانون العلاقات الدولية وعلومه المتعددة المتجددة، وإسناد هذه المهمة الحيوية إلى الجمعية المصرية للقانون الدولي، مع مراعاة مايلي:

(أ ) التوسع في نظام العضوية في الجمعية المصرية للقانون الدولي، وتعدد مستوياتها ما بين عضوية أصلية، وفخرية، وانتساب، ومبتدئين؛ حتى تكون مظلة جامعة لأهل هذا العلم وطلابه والمستفيدين من معارفه وأصحاب الخبرة والاحتراف في الوظائف والمهن ذات العلاقة بهذا العلم.

(ب) التعاون والتوأمة بين الجمعية المصرية للقانون الدولي وغيرها من الجمعيات المشهورة المناظرة في العالم والمؤسسات المعنية بعلوم القانون الدولي بصفة عامة، وإبرام بروتوكولات تعاون مشترك مع هذه الجمعيات والمؤسسات لهذا الغرض.

(ج) إقامة الجمعية المصرية للقانون الدولي مؤتمرًا سنويًا لمتابعة ورصد التطورات والمستجدات التي تطرأ في حقل قانون العلاقات الدولية وعلومه المختلفة؛ ليكون هذا المؤتمر السنوي إحدى قنوات التواصل مع الخارج في مجال تنمية وتحديث قانون العلاقات الدولية من ناحية، ويقدم حالة متجددة من المراجعة النقدية المستمرة لتعليم قانون العلاقات الدولية بالجامعات المصرية من ناحية أخرى.

CamScanner